# هيئة مكافحة الفساد

# التقرير الإعلامي الشهري

# أنشطة وفعاليات الهيئة

# كانون أول 2021

**الدائرة الإعلامية – هيئة مكافحة الفساد – 2022/01/10**

**المؤتمر الدولي الثالث "تدابير الوقاية من الفساد في القطاع العام، حوكمة .. فاعلية.. امتثال"**

نظمت هيئة مكافحة الفساد مؤتمرها الدولي الثالث "تدابير الوقاية من الفساد في القطاع العام، حوكمة .. فاعلية.. امتثال"، والتي عقدته عبر تقنية "زووم" تحت رعاية فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس حفظه الله، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

وجرى الافتتاح في قاعة بلدية رام الله، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدين في دولة فلسطين، ورؤساء وممثلي هيئات مكافحة الفساد العربية والدولية، وخبراء ومختصين، وممثلي الهيئات والمنظمات والمؤسسات الأجنبية الشريكة للهيئة

وأجمع المؤتمرون على أن المواطن والبرامج التي تخدمه هما الضحية الأولى للفساد، وعلى سعي الفاسد والمُفسد لتطوير وابتكار آليات تعزز من بقائهم وسيطرتهم وإفلاتهم من العقاب مستفيدين من التقدم التكنولوجي والرقمي الهائل. وعليه، تبقى التدابير الوقائية هي السلاح الأكثر نجاعة في محاربة الفساد، وهي تدابير سامية إن لم تكن الأكثر سمواً في إطار جهود الدول على هذا الصعيد، حيث أن الحكمة تقتضي ألا ننتظر وقوع أفعال وجرائم الفساد في الوقت الذي يمكننا التعلم من تجارب الأخرين وسد الثغرات وتقليل فرص الفساد وجعل أفعاله أكثر صعوبة على الفاسدين، مما يوفر أموالاً طائلة لأعمال التنمية وتحسين الخدمات الأساسية، وأوصى المؤتمر بأهمية إعداد وإقرار مجموعة من السياسات الفعّالة التي تتضمن تدابير وقائية طاردة للفساد، وان تشخيص الفساد ووضع التدابير الكفيلة بمنع وقوعه لن يكون مجدياً دونما برامج امتثال توضع قيد التطبيق والمتابعة والتقييم، وتفعيل وتقوية المؤسسات والأجسام الرقابية وتنفيذ توصياتها.

وأهمية المضي قدماً في الترويج والتوعية والتدريب والمتابعة والتقييم والتصويب لنظام الإفصاح عن تضارب المصالح ونظام الهدايا، وإن الحماية التي تقدمها الدول لمواطنيها المبلغين/ الشهود على وقائع وأفعال الفساد تعتبر أحد الأدوات والآليات التي تشجع على الإبلاغ، وأهمية العمل على إعداد مؤشر للنزاهة بالمؤسسات العامة، قادر على تقديم تقييم لمستوى النزاهة في أعمالها وإجراءاتها وتدابيرها.

بالإضافة لأهمية العمل على تدعيم وتحصين منظومة التعيين وتقلد الوظائف العامة لاسيما العليا منها بالمزيد من الضوابط والمعايير والضمانات التي تكفل إعمال حقيقي لمبدأ تكافؤ الفرص في إشغال الوظائف، وإن محاربة الفساد تعتبر وبلا ادنى شك مسؤولية وطنية، و إن تحقيق النتائج الفُضلى في مكافحة الفساد تتطلب تظافر وتعبئة جهود عموم المؤسسات العامة والأهلية والخاصة، وأهمية محاربة الفساد الانطباعي وتلك الصورة الذهنية القاتمة التي ترسخت في أذهان الناس يتطلب إقرار سياسات والقيام بإجراءات على ارض الواقع، وأهمية حوكمة الإجراءات الحكومية عموماً وحوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات خصوصاً، ووضع مجموعة من التدابير التي تعزز حقوق الإنسان خاصة في مجال تلقي الخدمات العامة الأساسية.

وضرورة السير قدما في إقرار قانون حق الحصول على المعلومات وأهميته في تعزيز فاعلية التدابير الوقائية ونجاعتها، واعتماد سياسة الباب المفتوح أمام تظلم أو شكوى أو طلب أي مواطن من أي من الدوائر الحكومية بما يكفل كرامة المواطن، وإيلاء الدوائر الخدماتية التي تتعاطى مع المواطن مزيد من الاهتمام ووضع آليات وخطط حكومية لاستكمال الاتمتة للخدمات المقدمة للمواطنين ورقمنتها وتحصينها من خلال دراسات تقيم مخاطر الفساد بشكل دوري بهدف التحسين والتطوير.

وعلى صعيد التعاون الدولي أوصى المؤتمرون بالعمل على تعزيز التعاون المشترك ونقل التجارب والخبرات الناجحة في مجال الحوكمة والتدابير الوقائية بين الدول الشقيقة والصديقة، وبما يحد من الملاذات الآمنة ويسهل عملية ملاحقة جرائم الفساد العابرة للحدود.

**إنفاذ القانون:**

وعلى صعيد إنفاذ القانون استلمت الهيئة خلال شهر كانون أول المنصرم ما مجموعه (83) شكوى وبلاغ، وأنجزت ما مجموعه (119) شكوى وبلاغ من الوارد والمدور، حيث تم حفظ (67) شكوى وبلاغ، وتحويل (32) للإدارة العامة للتحقيق، و(4) لجهات أخرى، ورد (4) لعدم الاختصاص، وضم (12) لملفات نفس الموضوع.

ونالت جريمة إساءة استعمال السلطة النصيب الأوفر من مجمل الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال الشهر المنصرم، حيث توزعت الملفات بحسب الجرم المشتبه إلى ما يلي: (63) ضد إساءة استعمال السلطة، (7) ضد التزوير، (2) ضد الرشوة، (3) ضد الواسطة والمحسوبية، (2) ضد تضارب مصالح، (4) ضد الكسب غير المشروع، (1) ضد الاختلاس، (1) ضد إساءة الائتمان.

ونال القطاع العام النصيب الأوفر من مجموع الشكاوى والبلاغات بمجموع (47) شكوى وبلاغ، فيما توزعت باقي الشكاوى والبلاغات بحسب القطاعات كالتالي: (27) ضد الهيئات المحلية، (4) ضد الجمعيات، (1) ضد اتحادات ونقابات، (1) ضد شركات مساهمة خاصة، (1) ضد محكمين، (2) ضد غير خاضعين.

واستلمت الهيئة (36) شكوى وبلاغ من مجمل الشكاوى والبلاغات المُستلمة خلال الشهر المنصرم من خلال تطبيقها على الهواتف الذكية، و(34) بالحضور الشخصي للهيئة وتسليم الشكوى باليد، و(6) من خلال الوسائل الإلكترونية، و(2) من خلال الفاكس، و(5) عبر المراسلات الرسمية.

وتلقت الهيئة (3) طلبات حماية، تم قبول واحد منها، فيما تم رفض إثنين منها بعد الانتهاء من أعمال دراستها وفق الأصول والقانون، وفي سياق منفصل قامت الهيئة بخمس جولات تفتيش ميدانية، ومن جانب اخر تسلمت الهيئة (278) إقرار ذمة مالية، ووزعت (465) إقرارا.

وعلى هامش مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقعت الهيئة اتفاقية تعاون مع الهيئة الوطنية الإيطالية لمكافحة الفساد، ومذكرات تعاون مع كل من النظير اليمني والنظير النيجيري.

## الإدارة العامة للتحقيق:

بلغ عدد الملفات التحقيقية الواردة للإدارة العامة للتحقيق خلال شهر كانون أول المنصرم ما مجموعه (32) ملف تحقيق أولي، وتوزعت الملفات بحسب الجرم المشتبه به إلى ما يلي: (16) ضد إساءة استعمال السلطة، (6) ضد التهاون في أداء واجبات الوظيفية العمومية، (3) ضد إساءة الائتمان، (2) ضد عدم الإفصاح عن تضارب المصالح، (2) ضد الرشوة، (4) ضد الواسطة والمحسوبية، (1) ضد الحصول على منفعة شخصية، (7) ضد التزوير / إعطاء مصدقات كاذبة، (2) ضد الكسب غير المشروع، **علماً بأن بعض الملفات تحتوي على شبهات بأكثر من نوع من جرائم الفساد.**

أما من ناحية القطاعات، فتوزعت الملفات كما يلي:

| الجهة | عدد الملفات |
|---|---|
| قطاع عام / وزارات ومؤسسات وزارية | 20 |
| هيئات محلية | 11 |
| جمعيات | 1 |
| اتحادات ونقابات | 1 |
| **المجموع** | **33** |

**علماً بأن بعض الملفات تحوي أكثر من قطاع للشكوى / البلاغ.**

وأنجزت الإدارة ما مجموعه (19) ملف تحقيق أولي، حيث تم إحالة (10) ملفات إلى النائب العام لوجود شبهات قوية بارتكاب المبلغ ضدهم لجرائد فساد، فيما حفظت الإدارة (7) ملفات تحقيق أولي لعدم ثبوت أو توافر أركان لجرائم الفساد، وتم رد ملفي تحقيق أولي حيث أن ما ورد في حيثياته لا يقع ضمن اختصاص الهيئة.

## وحدة الشؤون القانونية:

أبدت الوحدة رأيها وملاحظاتها القانونية حول عدد من الاستشارات والتشريعات المحالة إليها، وشاركت في ورشة عمل بورقة بحثية بعنوان "المتطلبات القانونية لمدونة سلوك العاملين في الهيئات المحلية وفق المعايير الدولية"، وأعدت ورقة بعنوان

"المتطلبات القانونية في مدونة السلوك لموظفي الهيئات المحلية" لغايات عرضها في مؤتمر منوي انعقاده بالخصوص، كما أعدت مقترح دليل المحقق المبتدئ، وفي سياق منفصل شاركت الوحدة في إعطاء وتقديم عدد من التدريبات وورش العمل.

## وحدة حماية الشهود والمبلغين:

استقبلت الوحدة خلال شهر كانون أول المنصرم ثلاثة طلبات حماية، قسمت إلى ما يلي: (3) طلبات حماية وظيفية، (1) طلب حماية شخصية، (1) طلبات حماية قانونية، **حيث أنه يمكن لمقدم الطلب طلب نوعين أو أكثر من أنواع الحماية**، وتم قبول طلب واحد رفض إثنين منها بسبب انعدام العلاقة السببية وعدم انطباق الصفة على طالب الحماية بموجب نص المادة (1) من نظام حماية المبلغين والشهود رقم (7) لسنة 2019.

أما من ناحية الجنس فإن طلب تقدم به الذكور، وطلبان تقدمت بهم الإناث، وتم استلام طلبين يدويين وآخر إلكتروني، حيث **أصبح بالإمكان تقديم طلبات الحماية من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة.**

وتابعت الوحدة أعمال الحماية في (8) طلبات سابقة، واستمعت للإفادتين فيما يخص أعمال الحماية، وقدمت مساعدة مالية لإحدى طالبات الحماية.

كما أعدت الوحدة ورقة عرض بخصوص نظام الحماية، وتم عرضها خلال ورشة عمل بعنوان "إعداد مدونة السلوك لموظفي الهيئات المحلية".

## الإدارة العامة للتخطيط والسياسات:

نظمت الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وبالشراكة مع الإدارة العامة للنزاهة ورشة عمل موسعة جمعت ممثلي الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي وهيئة تسوية الأراضي، كما نفذت لقاءً توعوياً لطلبة كلية مجتمع المرأة بمشاركة مئة طالب وطالبة، ولقاء لطلبة الماجستير من تخصص الإدارة العامة في جامعة الاستقلال والبالغ عددهم (25) طالب وطالبة.

## الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد:

أنجزت الإدارة مسودة دراسة بعنوان "الحوكمة في الكوتا والقوائم السلعية"، ونظمت ورشة عمل متخصصة حول مدونة السلوك المهني لموظفي الهيئات المحلية، وعملت على تطوير المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية.

## دائرة الإعلام والبروتوكول والترجمة:

أعدت الدائرة خلال شهر كانون أول (11) خبر وتقرير صحفي، وقامت بتصوير (4) أنشطة للهيئة، وتصميم (18) بوستر حول مواضـــيع مختلفة، وأنتجت فيديو وعملت على ترتيب (10) مقابلات إذاعية وتلفزيونية، كما قامت بترجمة كافة الأوراق والمراسلات والتقارير المطلوبة.

## وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان:

شاركت الوحدة في تدريبات حول تقوية قدرات القيادة النسوية في فلسطين، وتعمل على صياغة تصور لبرنامج تدريبي حول بناء قدرات موظفي الهيئة من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وأعدت مادة دراسية تتناول العلاقة بين الفساد والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وشاركت بورشة عمل بخصوص "إعداد مدونة السلوك لموظفي الهيئات المحلية"، بالإضافة للمشاركة في مؤتمر "الفساد المبني على النوع الاجتماعي" الذي نظمه مركز المرأة للإرشاد القانوني.

## وحدة التعاون المحلي والدولي:

واصلت الوحدة علمها وجهودها لتعزيز مكانة الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال توطيد علاقاتها مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وذلك من خلال عقد عدة اجتماعات ولقاءات، حيث شاركت في الاجتماع العام الافتراضي لشبكة سلطات الوقاية من الفساد، وحضرت الحدث الجانبي للدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد الذي أقيم في مصر.